

للأوراش التنموية المتنامية، وفتح أخرى جديدة عبر إطلاق دينامية التأهيل الحضري للعديد من مدن المملكة، وانطلاق المشروع الاستراتيجي لمخطط الطاقة الشمسية المغربي "نور"، والمخطط الوطني لتسريع التنمية الصناعية للفترة 2014-2020، ومشروع "وصال الدار البيضاء - الميناء" كمشروع رائد، سيعزز الإشعاع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للعاصمة الاقتصادية للمملكة، ويرتقي بها إلى مصاف كبريات العواصم الدولية.

أيها السادة والسيدات،

في المجال التشريعي، تميزت هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين بمتابعة اللجن البرلمانية الدائمة لأنشطتها، وهكذا، عقدت هذه اللجن اثنين وعشرين اجتماعا (22)، استغرقت 60 ساعة عمل، تمت فيها، على مستوى العمل التشريعي، الدراسة والموافقة على 20 نصا تشريعيًا، نذكر فقط أهم هذه المشاريع: مشروع قانون يتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، والذي سيمر اليوم أمام أنظاركم، ومشروع قانون يهم القطب المالي للدار البيضاء، ومشروع قانون تنظيمي يتعلق بالحكمة الدستورية، ومشروع قانون يتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية، فضلا عن مجموعة من الاتفاقيات المرتبطة بحماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي، وأخرى بالجرائم المعلوماتية، وإنشاء تجمع دول الساحل والصحراء. ولم تتم -مع الأسف- الدراسة والموافقة إلا على مقترح قانون واحد يتعلق بسن أحكام خاصة تتعلق بدمج بعض الجامعات.

وبالموازاة مع ذلك، عرفت لجان المجلس عدة أنشطة من قبيل:

- تنظيم لقاء دراسي حول تدبير وحصيلة مجلس المنافسة في أفق إصلاح المنظومة القانونية المرتقب على ضوء مشروع القانونين المعروضين على أنظار مجلس المستشارين والمتعلقين بمجلس المنافسة وحرية الأسعار والمنافسة؛

- مناقشة مواضيع تتعلق بدعم الصناعة التقليدية، والقانون التنظيمي للحرفيين، والتغطية الصحية والاجتماعية، وإنقاذ الحرف المهتدة بالانقراض؛

- زيارة ميدانية لورش الأشغال القائمة بسد "لجة السلطان" بإقليم الخميسات في إطار تتبع الاستراتيجية الوطنية للماء.

مناقشة المحاور الكبرى لإستراتيجية الحكومة في مجال السياسة المينائية، والخدمات المقدمة من طرف شركة استغلال الموانئ "مرسى المغرب"، وحضورها الجغرافي بالموانئ المغربية، والمخطط الاستراتيجي المزمع تطبيقه.

حضرات السيدات والسادة الأفاضل،

وبخصوص العمل الدبلوماسي البرلماني، فقد شهدت هذه الفترة كذلك استمرار تطور وتوطيد علاقات مجلسنا الموقر بشركائه، على الصعيدين

محضر الجلسة رقم 935

التاريخ: الجمعة 11 من جادى الآخرة 1435 هـ (11 أبريل 2014 م)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ستة عشر دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: افتتاح الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2013-2014.

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

أيها السادة والسيدات،

طبقا لمقتضيات الفصل 65 من الدستور، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، نفتح اليوم الدورة الربيعية للسنة التشريعية 2013-2014.

لقد تميزت الفترة الفاصلة بين الدورتين بالزيارة الملكية الميمونة إلى عدد من الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة، والتي مكنت بلادنا من تقوية وشائج علاقاتها مع عمقها الإفريقي على المستويات الروحية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهو ما ترجم من خلال التوقيع على عدد من اتفاقيات الشراكة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في جو يسوده الود والمحبة الصادقة التي عبرت عنها جواهر هذه الدول في احتفالات شعبية عفوية منقطعة النظير.

واتسمت الجولة الملكية الميمونة بكل من مالي والكويت ديفوار وغينيا كوناكري والغابون، بدلالات عميقة، عززت التعاون جنوب-جنوب، وخلقت دينامية اقتصادية واجتماعية متبادلة المنفعة، عبر إطلاق مشاريع هامة في مجالات حيوية، ستساهم -ولا شك- في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي والروحي لهاته البلدان.

وقد حظيت الزيارات المباركة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بإشادة دولية واسعة نظرا لمساهمة هذه الزيارات في استتباب الأمن والاستقرار في هذه الدول، وقد وجدت الإشادة ترجمتها في امتنان الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون بالعمل الجبار الذي تقوم به المملكة المغربية من أجل استقرار إفريقيا الوسطى.

أيها السادة والسيدات،

تميزت هذه الفترة كذلك بمتابعة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لإنجازات تنموية متنامية ورائدة، وذلك بإعطاء دفعات قوية

المقترح الجدي والموضوعي وذو المصداقية الذي من شأنه أن يضع حدا لنزاع مفتعل فرض علينا وعمر طويلا.

وفي نفس الإطار، تم التعريف بالنموذج التنوي الجديد للأقاليم الجنوبية الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعد مسلسل واسع من الإنصات والتشاور والتوافق، شمل مختلف الفاعلين في الجهات الجنوبية الثلاث .

كما حظي التعريف بالنموذج التنوي الديمقراطي المغربي المتفرد بأولوية اهتمامات السادة المستشارين المحترمين والسيدات المستشارات المحترمين، فضلا عن التأكيد على الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المملكة المغربية كفاعل أساسي في نصره القضايا العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية وقضايا الأمن والسلام في العالم.

وفي مجال الشؤون الإدارية، عرفت الفترة الفاصلة بين الدورتين صدور النظام الجديد لإدارة المجلس بالحريفة الرسمية. وينكب مكتب المجلس الآن على وضع الإجراءات والترتيبات الضرورية بما يلزم من المسؤولية والشفافية وتكافؤ الفرص.

وفي المجال التواصلي، وفي إطار لقاءاته المنتظمة مع أطر وموظفي المجلس، عقد المكتب لقاء تواصليا مع موظفات وموظفي المجلس بمشاركة النقابة المستقلة لموظفي المجلس، وكان الهدف من هذا اللقاء استعراض الحصيلة الاجتماعية لمجلسنا لأربع سنوات خلت وتحصين شراكة مؤسساتية مبنية على التعاقد بعد تقييم المكاسب العديدة والتراكمات الإيجابية التي تحققت طيلة هذه الفترة، والتأكيد على متابعة البحث عن الوسائل لتحسين ظروف العمل داخل المجلس.

واستقبل المجلس نقابة موظفي مجلس الأمة الكويتي التي وقعت اتفاقية شراكة وتعاون مع مئيلتها بمجلسنا، وهو ثالث جسر يمهده الطاقم الإداري خارج أرض الوطن.

وفي مجال الانفتاح على الخبرة الدولية، ومن أجل تطوير الإدارة الالكترونية للمجلس، تم تنظيم لقاءات بين مختلف الوحدات الإدارية بحضور خبير دولي في إطار مشروع (SIGMA) لدعم وتأهيل الأنظمة المعلوماتية بإدارة مجلسنا.

حضرات السادة والسيدات الأفاضل،

في الختام، ونحن نفتح هذه الدورة الجديدة، يطيب لي أن أقدم بالشكر الجزيل إلى كافة مكونات المجلس من أعضاء مكتب المجلس، ورؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية، ورؤساء اللجان الدائمة وجميع السيدات والسادة المستشارين المحترمين على عملهم الدؤوب، وهو ما تجلّى بالأساس في استمرار عمل اللجان الدائمة التي عقدت عدة اجتماعات لتدارس العديد من النصوص القانونية السالفة الذكر، والشكر موصول للسيد رئيس الحكومة، الذي اعتذر عن حضوره معنا اليوم، وللسادة الوزراء وكافة

الجهوي والدولي، من خلال ما استقبله من وفود وشخصيات مرموقة ومسؤولين سامين، ومن خلال المهام الدبلوماسية التي أنجزها في العديد من المنتديات والمحافل البرلمانية الجهوية والدولية.

ويعتبر الحدث الأبرز في هذا الباب، تقديم المجلس باسم البرلمان المغربي لبند طارئ للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في دورتها 130، تحت عنوان "إسهام الاتحاد البرلماني الدولي في استتباب السلم والأمن وتدعيم الديمقراطية في جمهورية أفريقيا الوسطى"، وهو البند الذي حظي بقبول الجمعية العامة للاتحاد برمتها بالنظر لبعده الإنساني والأمني وغاياته النبيلة في وقف التطهير العرقي والديني الذي يتعرض له المسلمون في إفريقيا الوسطى من قبل ميليشيات (Anti-balaka)، وتدمير الموروث الإنساني والحضاري، كما يروم مواكبة السلطة التنفيذية لهذه الجمهورية ودعمها من أجل استتباب الأمن والاستقرار وإعادة بناء الدولة وتحقيق المصالحة بين جميع مكوناتها. ويعكس قبول هذا البند الطارئ الاحترام والتقدير الذي تحظى به بلادنا في مختلف المحافل الدولية.

وعلى مستوى العلاقات الثنائية، استقبل المجلس 19 شخصية مرموقة ووفودا رفيعة المستوى من بينها:

- رئيس مجلس الوزراء، وزير الدولة بدولة قطر، معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني،-

- الوزير الأول ووزير الخارجية لدولة (Antigua-et-Barbuda) الدكتور (Winston Baldwin Spencer)؛

- رئيس مجلس الشيوخ الايطالي السيد (Pietro GRASSO)؛

- نائبة الأمين العام لمجلس أوروبا السيدة (Gabriella Battaini Dragoni).

كما شاركت وفود من مجلسنا في 15 تظاهرة دولية عربية وإفريقية ودولية.

وتميزت هذه الفترة باستقبال اللجنة المختلطة الأوربية المغربية التي عقدت سادس اجتماعاتها في الداخلة يوم 25 مارس 2014، وتوج هذا اللقاء بإعلان "بيان الداخلة" الذي تضمن إشادة بمستوى العلاقات الجيدة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوربي في عدة مجالات، وخاصة المرتبطة بالجانب الاقتصادي، وبالإصلاحات العميقة التي حققتها بلادنا على مختلف المستويات، بما فيها اصلاح القضاء العسكري، وهو ما اعتبره بيان اللجنة عملا إيجابيا، يستحق الترحيب.

وقد تركز العمل البرلماني للمجلس الموقر على اعتماد نهج الدبلوماسية المبادرة دافعا عن المصالح الحيوية لبلادنا وفي طليعتها قضية الوحدة الترابية للمملكة وما تعرفه من تطورات منذ أن تقدمت بلادنا بمقترح الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية للمملكة، بحيث ركزت وفود المجلس على التعريف بهذا

المصالح العليا لبلادنا وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية، وعلى التكامل والتناغم بين المجلسين والتعاون الإيجابي مع السلطة التنفيذية للمساهمة في بناء مغرب المؤسسات ودولة القانون تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده .
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نختتم، إذن، هذه الجلسة الافتتاحية، وتليها مباشرة جلسة تشريعية، سيتزأسها الأستاذ فوزي بنعلال.
شكرا لكم على انتباهكم، والسلام عليكم ورحمة الله.
(رفعت الجلسة)

أعضاء الحكومة على تجاوبهم مع السيدات والسادة المستشارين.
كما أتوجه بالتنويه لأطر وموظفي مجلسنا الموقر على تفانيهم في العمل، والشكر موصول إلى ممثلي وسائل الاعلام الوطنية السمعية والبصرية والمكتوبة والإلكترونية على مواكبتهم ومتابعتهم لأنشطة المجلس.
أيها السيدات والسادة الأفاضل،
إن المجلس، وهو يفتتح هذه الدورة، سيظل حريصا على التطبيق السليم للتوجيهات الملكية السامية التي طالما أكدت على جودة العمل البرلماني، تشريعا ورقابة وديبلوماسية، وعلى دور البرلمان في الدفاع عن